الكليبتوقراطيّة.. نظام سياسيّ في رداء الفساد

أ.د. حنان محمد القيسي
كلية القانون/ الجامعة المستنصرية
dr.hanan_alqaisi@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
الفساد ظاهرة عالميّة عرفتها المجتمعات كافة في كل العصور، وفي كل مكان، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ في الدولة، ولعل من أكثر أنواع الفساد خطورة هو الفساد السياسيّ، والذي تعد الكليبتوقراطيّة نمطاً من أنماطه، إذ تعمل مؤسسات الدولة على خدمة نخب النظام لاستغلال المواطنين. وهذا الأمر يضّر بالدول التي تُنهب مواردها، ويُؤثر سلباً على المعايير الديمقراطيّة والتنمية الاقتصاديّة في الدول المستضيفة. وغالباً ما يقوم الفاسدون بإخفاء مكاسبهم غير المشروعة في دول تتمتع بمؤسسات قوية تضمن سيادة القانون، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متعددة مثل التدخل السياسيّ، وغسيل الأموال، ومخاطر تتعلق بالجريمة المنظمة والإرهاب.
لذا فأن هذا البحث يقوم على مشكلة أساس مؤداها، هل يُمكن أن يقوم النظام السياسيّ بأكمله على أساس الفساد؟ وقد تناولنا الموضوع في وتقوم مبحثين، بينا في الأول منهما التعريف بالكليبتوقراطيّة من حيث بيان مفهومها وذاتيتها وأسباب نشوئها، أما المبحث الثاني فكان مخصصاً لآثار الكليبتوقراطيّة وأساليب معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الكليبتوقراطيّة، نظام سياسيّ، الفساد.

المقدمة

الفساد ظاهرة عالميّة ومستمرة عرفتها المجتمعات كافة في كل العصور، وفي كل مكان، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، إذ لم تكن ظاهرة الفساد حكراً على مجتمع من دون غيره، بل كانت أكثر عموميّة. والفساد من وجهة نظر قانونيّة يُمثل انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونيّة، لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره. ولعموميّة المفهوم ومرونته وقابليته للتكيف بين مجتمع وآخر فقد تجنب المندوبون في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تبني تعريف شامل للفساد معتبرين أن ذلك غير ممكن وغير ضروريّ، واقتصرت الاتفاقيّة على ذكر الأعمال الجرميّة التي تُعدّ سلوكاً فاسداً، تاركة للدول الأعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً.
ولعل من أكثر أنواع الفساد خطورة هو الفساد السياسيّ الذي يؤثر على المجتمعات بطرق عدة، فهو يُعرض مصالح الشعب والمواطنين للخطر ويؤثر على جودة الخدمات الحكوميّة، ويُقلل من فرص التنمية والاستثمار، ويؤدي إلى عدم الثقة بين المواطنين والحكومات، ويُعيق نمو الديمقراطيّة وتفاعل المجتمع المدنيّ. وعلى هذا الأساس توجد علاقة ارتباط عكسيّة ما بين مستوى صلاح الحكم وبين درجة ظهور الفساد وانتشاره في أي مجتمع من المجتمعات، فكلما زادت جودة الحكم تقلص مستوى الفساد ودرجة خطورته، ومدى ظهوره وانتشاره، والعكس صحيح. ويترتب على هذه الحقيقة نتيجة منطقيّة، وهي أن الارتقاء بمستوى الحكم أكثر السبل فاعليّة في مكافحة الفساد.
أولاً- أهمية الموضوع: إن الكليبتوقراطيّة تُعدّ نمطاً من أنماط الفساد السياسيّ، إذ تعمل مؤسسات الدولة على خدمة نخب النظام لاستغلال المواطنين. وهذا الأمر يضّر بالدول

التي تُنهب مواردها، ويُؤثر سلباً على المعايير الديمقراطيّة والتنمية الاقتصاديّة في الدول المستضيفة. وغالباً ما يقوم الفاسدون بإخفاء مكاسبهم غير المشروعة في دول تتمتع بمؤسسات قوية تضمن سيادة القانون، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متعددة مثل التدخل السياسيّ، وغسيل الأموال، ومخاطر تتعلق بالجريمة المنظمة والإرهاب.

ولا يخفى خطورة الفساد إن جاء من القمة، فهو يُلوث النظام السياسيّ برمته ويصمه بالفساد، مهما كان عدد الفاسدين، قليلاً أم كثير، لذا وجب البحث في هذا النظام وبيان أسباب ظهوره وآثاره فضلاً عن الوسائل القانونيّة لمعالجته، واعادته إلى جادة الصواب.

ثانيا- مشكلة البحث: أن البحث في الفساد عامة لم يعد مُلحاً بسبب شيوع الظاهرة واستفحالها، بل لأنها بدأت بأخذ صور جديدة، تؤثر على المجتمع برمته، ولا تفرق بين حاكم ولا محكوم، لذا فأن هذا البحث يقوم على مشكلة أساس مؤداها، هل يُمكن أن يقوم النظام السياسيّ بأكمله على أساس الفساد؟ ويترتب على هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعيّة:

ما هو الفساد السياسيّ؟ وما هو أثره على النظام السياسيّ؟ وما وصف النظام السياسيّ الذي يسيطر عليه الفساد؟ وما هي طبيعته؟ وكيف لنا أن نميزه من غيره من الأنظمة السياسيّة؟ وما هي وسائل معالجته؟

ثالثاً- منهجية البحث: اقتضت طبيعة الموضوع الأخذ بالمنهج الوصفيّ لوصف وشرح موضوع البحث.

رابعاً- خطة البحث: تقوم خطة البحث على مبحثين، سنتناول في الأول منهما التعريف بالكليبتوقراطيّة من حيث بيان مفهومها وذاتيتها وأسباب نشوئها، أما المبحث الثاني فسيُخصص لآثار الكليبتوقراطيّة وأساليب معالجتها.

المبحث الأول : التعريف بالكليبتوقراطيّة Introduction to Kleptocracy

قد يكون من الغريب القول إنه ما من بلد محصّن من الفساد، إلا أنها الحقيقة الثابتة. فالفساد ظاهرة رافقت المجتمعات منذ نشأتها، وله صور متعددة، وتوجد بين هذه الأنواع علاقات واضحة، فالعلاقة بين الفساد السياسيّ والفساد الاداريّ كبيرة، كذلك العلاقة بين الفساد الأخلاقيّ وأنواع الفساد الأخرى، وهنالك علاقة واضحة بين الفساد الاداريّ والفساد الاقتصاديّ أو الماليّ، إذ تؤدي إساءة استخدام الوظيفة العامة بغرض تحقيق كسب خاص إلى تقويض ثقة الشعوب في حكوماتها ومؤسساتها، وإضعاف فعاليّة السياسات العامة والانتقاص من عدالتها، وتحويل أموال دافعي الضرائب بعيداً عن الإنفاق على المدارس والطرق والمستشفيات وغيرها من الخدمات العامة لصالح الفاسدين، وفساداً في النظام الحاكم برمته، والذي يُطلق عليه في هذه الحالة بنظام الكليبتوقراطيّة.

سنحاول في هذا المبحث التعريف بالكليبتوقراطيّة فضلاً عن تمييزها من غيرها من الأنظمة السياسيّة المقاربة، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول : تعريف الكليبتوقراطيّة Definition of Kleptocracy

الفساد السياسيّ بمعناه الأوسع هو إساءة استخدام السلطة العامة (الحكوميّة) لأهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سريّة لتحقيق مكاسب شخصيّة. والحق أن كل أنواع الأنظمة السياسيّة معرضة للفساد السياسيّ الذي تتنوع أشكاله، إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبيّة والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب، وإذا ما شاع الفساد السياسيّ وشمل الطبقة السياسيّة فنكون أمام ما يُسمى بالكليبتوقراطيّة.

وللوقوف على مفهوم الكليبتوقراطيّة وخصائصها وذاتيتها قسمنا هذا المطلب على فرعين، وكما يأتي:

الفرع الأول ـ مفهوم وخصائص الكليبتوقراطيّة

يجب أولاً التذكير بأنواع الحكومات، فالحكومات على أنواع عدة، فهي إما أن تكون ديمقراطيّة، وهي شكل من أشكال الحكم الذي يمنح الشعب سلطة ممارسة الرقابة السياسيّة، ويحدّ من سلطة رئيس الدولة، وينص على فصل السلطات بين سلطات الدولة، ويضمن حماية الحقوق الطبيعيّة والحريات المدنيّة. وتتخذ الديمقراطيّة أشكالاً مختلفة عديدة. فإلى جانب النوعين الأكثر شيوعاً من الديمقراطيّات ـ المباشرة والتمثيليّة ـ تُستخدم اليوم أشكال مختلفة مثل الديمقراطيّات التشاركيّة والليبراليّة والبرلمانيّة والتعدديّة والدستوريّة والاشتراكيّة، وإما أن تكون حكومة نخبة وإما أن تكون حكومة شموليّة، والكليبتوقراطيّة نوع من أنواع حكومة النخبة.

يُطلق على الكليبتوقراطيّة عدّة مصطلحات فهي حكومة اللصوص [1] أو دولة المافيا [2] أو الدولة القرصان [3]، ويُطلق على حكامها اسم "الكليبتوقراطيّين" [4]. والكليبتوقراطيّة نوع من الفساد السياسيّ ينطوي على قيام السياسيّين بممارسات غير قانونيّة من أجل الحفاظ على مناصبهم وتحسين وضعهم الشخصيّ، وبالتالي فأنه لا يشمل قمع المنافسين السياسيّين. وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتوريّاً أو استبداديّاً، ومع ذلك فقد تظهر الكليبتوقراطيّة في بعض النظم الديموقراطيّة التي انزلقت إلى الأوليغاركيّة (حكم القلة). وقد وردت عدة تعريفات لها، فمنهم من عرّفها بأنها "حكومة يستخدم قادتها الفاسدون السلطة السياسيّة للاستيلاء على ثروات شعوبهم، عن طريق اختلاس أو سرقة الأموال الحكوميّة على حساب عموم السكان" [5]. كما تُعرّف بأنها "النظام السياسيّ الذي يتحكم في الدولة وإدارتها لصالح فرد، أو مجموعة صغيرة، تستخدم سلطتها لنقل جزء كبير من موارد المجتمع لأنفسها" [6]. وعرفها البعض بأنها

---

[1] ـ في الاصطلاح اللغوي الكليبتوقراطيّة لفظ مركب من مقطعين باللغة الإغريقية؛ أولهما «كلبتو» (Κλεπτο) بمعنى لص، وثانيهما «قراط» (κρατ) بمعنى حُكم. أي تعني الكليبتوقراطيّة حكومة أو دولة يستغل فيها أصحاب السلطة الموارد الوطنية ويسرقون؛ او هي الدولة التي يحكمها لص أو لصوص، ينظر:
https://web.archive.org/web/20201112033255/https://www.dictionary.com/browse/kleptocracy

[2] ـ ففي مقال لصحيفة الغارديان جاء "برقيات ويكيليكس تدين روسيا وتصفها بـ "دولة المافيا".. الكرملين يعتمد على المجرمين ويكافئهم بالرعاية السياسيّة، بينما كبار المسؤولين يجمعون الرشاوى "مثل نظام ضرائب شخصي"، المقال متاح على :
https://web.archive.org/web/20180713065607/https://www.theguardian.com/world/2010/dec/01/wikileaks-cables-russia-mafia-kleptocracy

[3] ـ ومثال ذلك الرئيس الزائيري (موبوتو سيسيسيكو) الذي يطلق عليه نمط (الدولة القرصان Pirate state) فقد كان يحصل على 17% من ميزانية الدولة.

[4] - Local and Regional Measures to Combat Kleptocracy: Transparency Tools to Uncover Illicit Transactions, NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE, March-2024, p. 2.

[5] ـ كليبتوقراطيّة، ويكبيديا، متاح على:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

[6] - Daron Acemoglu, James A. Robinson, Thierry Verdier, Kleptocracy and divide and rule: a model of personal rule, Journal of the European Economic Association, April–May 2004, p. 162.

"مجتمع الفاسدين، من أجل الفاسدين، من قبل الفاسدين" .[1] ولنا ملاحظة على أغلب التعريفات السالفة، إذ استخدم معظمها مصطلح (الفساد) إلى جانب كلمة "الحكومة"، ومن الواضح أنهم لم يعتبروا المصطلحين مترادفين، إلا إننا نرى بأن الكليبتوقراطيّة هي ذلك الشكل المتشدد من الفساد، إذ يرد تفسير مصطلح الكلِيبتوقراطيّة في معجم العلوم السياسيّة بكونه تعبيراً عن نظام حكم جوهره الفساد أو نهب الثروات العامة. ويُقاد نظام الكليبتوقراطيّة بمجموعة تُسمى الكربتوقراط الذين يتحكمون بالسلطة بذرائع من قبيل تمثيل الطائفة أو تمثيل المقدس الدينيّ أو ما شابه. ويستخدم الكليبتوقراط استراتيجية "فرّق تسد" للحفاظ على السلطة في ظل سياسات مؤسساتيّة ضعيفة في حين يسعون في الوقت نفسه إلى تطبيق سياسات مكلّفة للمجتمع. ويتلخص منطق استراتيجيّة "فرّق تسد" في تمكين الحاكم من رشوة المجموعات المحوريّة سياسيّاً لإخراجها عن مسار التوازن، وضمان بقائه في السلطة في مواجهة التحديات .[2] ويرى البعض إن الأمر كان ليكون اقل وطأة لو أن الفاسدين نفذوا أنشطتهم الإجراميّة في بلادهم. ولكن الآن، يُصدّر هؤلاء الزعماء فسادهم إلى بلدان أخرى سواء من خلال غسيل الأموال، أو نشر الفوضى السياسيّة، أو استخدام المؤسسات العامة لترهيب أعدائهم وتعزيز سمعتهم .[3]

إذ أن طريق الفساد هو السرقة ثم الإنفاق، فالمسؤول يبتز المال ثم يُنفقه على شيء يريده، وهذا محفوف بالمخاطر، لأن الشخص الذي يُنفق المال قد يضطر إلى شرح كيفيّة كسبه له، لذا كان لابد من مرحلة وسطيّة وهي الاخفاء. بعبارة أخرى إن مسار الكليبتوقراطيّة هو: السرقة، والإخفاء، ثم الإنفاق. فبوسع المسؤولين أن يسرقوا الأموال في نيجيريا، وأن يخفوا ملكيتهم لتلك الأموال في سويسرا، وأن ينفقوها في لندن. أو بوسعهم أن يسرقوا في غينيا الاستوائية، وأن يخفوا ملكيتهم لتلك الأموال في جزر الباهاما، وأن ينفقوا الأموال في باريس. أو يسرقون في أفغانستان، وأن يخفوا ملكيتهم لتلك الأموال في دبي، وأن ينفقوا الأموال في لبنان. والكليبتوقراطيّة على نوعين، فهي إما أن تكون محليّة، والمعروفة باسم "حكم اللصوص"، إذ يسرق أصحاب المصالح الأقوياء أو يستغلون ثروات البلاد لتحقيق الإثراء الشخصيّ على حساب البلاد. أما النوع الثاني من الكليبتوقراطيّة فهي الكليبتوقراطيّة العابرة للحدود الوطنيّة، أو بعبارة أخرى، السرقة التي تتجاوز حدود البلاد، وذلك عندما تتدفق الموارد المسروقة من بلدان "المصدر"، حيث يسيء القادة الفاسدون استخدام الموارد العامة، إلى البلدان "المضيفة" حيث يتم استثمار أو إنفاق المكاسب غير المشروعة. وبدلاً من الاستثمار في بلدانهم، يُفضل الكليبتوقراطيون إخفاء الأموال في بلدان "آمنة" تتميز بالاستقرار وسيادة القانون القوية .[4]

ويرى البعض أنه "لا ينبغي أن نتخيل أن كل الأشخاص المذنبين بمثل هذه الأفعال وحوش. إذ سوف يجد الموظفون الأقل مكانة صعوبة بالغة في إصلاح سلوكهم لأن رواتبهم في كثير من الأحيان لا تصل وأحياناً تتأخر لشهور وأحياناً تختفي تماماً، وكان الحكام يستخرجون مبالغ ضخمة من المال من أعلى الهرم، وهو ما يعني أن الدولة تفتقر إلى الأموال اللازمة لدفع رواتب موظفيها في القاع. ثم قام هؤلاء الموظفون بتعويض

[1] - Oliver Bullough, The Rise of Kleptocracy, The Dark Side of Globalizationop. Journal of Democracy Volume 29, Number 1, 2018, p. 27.
[2] - Daron Acemoglu, James A. Robinson, Thierry Verdier, op.cit., p. 164.
[3] - Local and Regional Measures to Combat Kleptocracy: op. cit., p 2.
[4] - Local and Regional Measures to Combat Kleptocracy: op. cit., p 3.

رواتبهم المفقودة بأخذ الرشاوى من عامة الناس. وتحولت الدولة بأكملها إلى آلة لابتزاز الأموال من مواطنيها لصالح حكامها .[1]هذا، وتتميز الكليبتوقراطيّة بجملة من الخصائص، أولها يتمثل في الفساد المنهجيّ، إذ يُصبح الفساد جزءًا لا يتجزأ من بنية النظام السياسيّ، وليس مجرد سلوكيات فرديّة، ويتم، ثانياً، استغلال النظام القضائيّ وأجهزة الدولة المختلفة لقمع المعارضين وحماية الفاسدين، وثالثاً غياب الشفافيّة والمساءلة، إذ تقوم الحكومة بإخفاء المعلومات، ولا يتم محاسبة المسؤولين عن أفعالهم، ورابعاً، تركيز الثروة، إذ تتجمع الثروة والموارد في أيدي قلة من المسؤولين والنخب الحاكمة، بينما يُعاني باقي الشعب من الفقر والتهميش.

الفرع الثاني ـ عوامل نشوء الكليبتوقراطيّة

إنّ نشوء الكليبتوقراطيّة يكون أكثر احتمالاً عندما يكون هنالك المزيد من المساعدات الأجنبيّة للسلطة الحاكمة، أو عندما تكون هنالك عائدات أكبر للموارد الطبيعيّة، أو عندما يكون متوسط الإنتاجيّة في الاقتصاد منخفضاً، بعبارة أخرى أن الأنظمة الكليبتوقراطيّة أكثر شيوعاً في البلدان الغنية بالموارد الطبيعيّة .[2]

وتنشأ الكليبتوقراطيّة بسبب عوامل عدة يقف في مقدمتها الفساد السياسيّ، إذ يُعدّ الأخير السبب الأول لنشوء الكليبتوقراطيّة، وهو أخطر أنواع الفساد الذي يشمل صناع القرار السياسيّ. ويحدث عندما يستخدم السياسيّون والمسؤولون العموميون الذين يحق لهم سنّ القوانين وإنفاذها سلطتهم السياسيّة للحفاظ على مكانتهم وثرواتهم و/أو اتخاذ القرارات لمصالحهم الخاصة .[3] ويُقصد بالفساد السياسيّ من وجهة نظر علماء السياسة فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسيّة وأعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس الشعبيّة المحليّة والمشتغلون بالعمل السياسيّ أياً كانت مواقعهم أو انتماءاتهم السياسيّة [4]، فقد يلجأ حكام الدول إلى تحصيل المبالغ من صادرات النفط أو السلع المهمة المصدّرة لحسابهم الشخصيّ وتودع في حسابات خارج البلاد أو داخلها وهو ما يُعدّ نوعاً من أنواع الضرائب الاجباريّة اعتماداً على استغلال النفوذ السياسيّ .[5]

يُعرّف الفساد السياسيّ بأنّه "إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص" [6]، [6]، أو هو "شكل من أشكال إساءة استغلال الوظيفة العامة أو السلطة لتحقيق مكاسب خاصة" [7]، أو هو "السلوك المنحرف عن الواجبات الرسميّة تحيزاً لاعتبارات معينة خاصة مثل الأطماع الماليّة والمكاسب الاجتماعيّة وارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصيّة" [8]، أو هو "الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسيّة المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخليّة للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالميّة التي تمّ

---

1 - **Oliver Bullough, op. cit., p. 27.**

2 - **Daron Acemoglu, James A. Robinson, Thierry Verdier, op.cit., p.165.**

3 - **Transparency International. 2009. Anti-Corruption Plain Language Guide, available at: https://www.transparency.org/en/publications/the-anti-corruption-plain-language-guide**

4 - **والفساد السياسيّ على مستويات عدة أهمها، فساد القمة او الفساد الرئاسي لارتباطه برئيس الدولة، وفساد الهيئات التشريعية ويرتبط بأعضاء الهيئات التشريعية في استغلال نفوذهم أو حصانتهم البرلمانية لمباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة أو منافع معينة، وفساد الأحزاب السياسيّة.**

5 - **د. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد، وفساد العولمة، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٤٠.**

6 - **البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة ونشر مؤسسة الاهرام، ١٩٩٧، ص ١١٢.**

7 - **Encyclopedia of sociology: Second Edition, V. 3, 2000, p. 2124.**

8 - **د. حمدي عبد العظيم، المرجع السابق، ص ١٦.**

إقرارها بواسطة الهيئات الوطنيّة" .[1] يُعدّ من أسباب انتشار الفساد السياسيّ المناخ السياسيّ المشوه الذي يمنح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد والقوانين لمصالحهم الخاصة، وممارسة الاستبداد الذي يُعطي الأفراد والجماعات المسوغات لانتهاج السلوك المُفسد، وتمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيّين وممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة والحزب، مما يولد حالة من اللامبالاة، وعدم الرغبة في محاربة الفساد .[2] يُشكّل الفساد السياسيّ قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنسبة والسلطة السياسيّة فهو إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيّين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة فقد يُتخذ شكل تبادل النفوذ أو من تفضيل معين [3]، بل يؤثر أيضاً على الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات [4]، مما يُضعف النظام الديمقراطيّ ككل، وخاصة عندما يظل القادة السياسيّون المتورطون في الفساد بلا عقاب باستمرار. ويرى البعض أن الفساد السياسيّ هو المرادف للقوة التعسفيّة أي استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تمّ منح هذه القوة (اساءة استعمال السلطة(، والصفة المميزة له هي ممارسة السلطة الرسميّة تحت ستار المشروعية القانونيّة إلا إن الغرض ليس تحقيق المصلحة العامة وإنما تحقيق المصلحة الخاصة للقائم بهذه السلطة) .[5] ويؤثر الفساد السياسيّ بشكل مباشر على العملية السياسيّة ويُعرّض نظام الحكم للخطر. فالمسؤولين السياسيّين الذين يُسيطرون على السلطة في الدولة يُمكنهم استغلال هذه السلطة بصورة غير مشروعة من أجل تحقيق مكاسب شخصيّة، فالبُعد السياسيّ لظاهرة الفساد، يتمثل في دور رجل السلطة في نشر الفساد داخل المجتمع من خلال سيطرته على الثروة العامة، وتحكمه في إعادة توزيعها لصالح الفئة التي تُشكل اقليّة داخل المجتمع. إذ تُصبح الخزينة العامة بنكاً خاصاً لهذه النخبة بما يشمله من مغالاة في الصرف على أمور ترفيهيّة ذاتيّة، ترافقها عمليات تهريب للأموال العامة وبشكل سريّ إلى البنوك، أو استثمارات خارجيّة .[6]

وما تقدم تؤدي إلى تشويه دور نظام الحكم في تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين في توزيع الحقوق والمكتسبات، مما يؤدي بدوره إلى خلق شعور لدى الفئات المهمشة من المجتمع بالإحباط وضعف الولاء للوطن مما قد يُسبب تقويض الشرعيّة العامة للدولة، فضلاً عن أنه يؤدي إلى إضعاف شرعيّة نظام الحكم وضعف الاستقرار السياسيّ وترديه، وهو ما يحدث بالضبط في الدول التي ينتشر فيها الفساد أكثر من غيرها. وإلى جانب الفساد السياسيّ يُساهم في نشوء الكليبتوقراطيّة عوامل أخرى، ومنها ضعف المؤسسات الديمقراطيّة وتركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة صغيرة، بما يسهّل على

---

[1] - برلمانيون عرب ضد الفساد، تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، ورقة مقدمة في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، بيرت، ٢٠٠٤.

[2] - د. عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٤٣.

[3] - د. عواطف علي خريسان، الفساد السياسيّ والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، مجلة آداب المستنصرية، المجلد ٤٧، ع ١٠٣، ٢٠٢٣، ص ٥٣٢.

[4] - Inge Amundsen, Political corruption: An introduction to the issues, 1999, available available at:https://www.cmi.no/publications/1040-political-corruption

[5]. نبوية علي محمود الجندي، الفساد السياسيّ في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الايراني حتى قيام الثورة الاسلامية (1941. 1979) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، 1983، ص 4.

[6] - د. عزمي الشعبي، الفساد السياسيّ في العالم العربي، حالة دراسية، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، حزيران، ٢٠١٤، ص ٤.

المسؤولين الفاسدين استغلال سلطاتهم من دون خوف من المحاسبة، إذ أن هذا العنصر يترادف معه غياب الشفافية ففي الأنظمة التي تفتقر إلى الشفافية، والتي لا يستطيع المواطنين فيها من الوصول إلى المعلومات حول كيفيّة إدارة الموارد العامة أو اتخاذ القرارات الحكوميّة. ولا جدال أن ضعف الاقتصاد واعتماده على موارد معينة مثل النفط أو المعادن غالباً ما يُعرّض نظام الحكم للتحول إلى الكليبتوقراطيّة. وللصراعات الداخليّة وعدم الاستقرار السياسيّ دور كبير في نشوء الكليبتوقراطيّة، إذ تلجأ النخب السياسيّة إلى استخدام الفساد كوسيلة لتأمين ولاء الحلفاء والحفاظ على السيطرة.

المطلب الثاني تمييز الكليبتوقراطيّة من حكم الاقليّة (الاوليغارشيّة) [1]

Distinguishing kleptocracy from minority rule (oligarchy)

يدل تعبير الأوليغارشيّة Oligarchie أو حكومة الاقليّة، على أن الحكم أو السلطان يعود إلى فئة أو قسم من أفراد الشعب. وبذلك يتميز حكم القلة من جهة أولى عن الحكم الفردي حيث تعود السلطة لفرد واحد، ومن جهة ثانية عن الحكم الديمقراطي حيث تعود السلطة لمجموع أفراد الشعب. وهناك شكلان قديمان لحكم الاقليّة هما: حكم الأثرياء (البلوتوقراطيّة) وحكم الأرستقراطيين، وفي كلا الحكمين، ترى الاقليّة الحاكمة أن السلطة التي تُمارسها ملكاً خاصاً لها، وتحكم من أجل مصلحتها الخاصة، وتستفيد من امتيازات ممنوعة على بقية المواطنين [2]، كما أن لها شكلان جديدان هما: الكليبتوقراطيّة والكوربوقراطيّة، وبين هذا وذاك تبقى الدكتاتوريّة شكل الاوليغارشيّة القديم الجديد.

وتُعرّف الاوليغارشية بأنها حكم الاقليّة، وأصل الكلمة يوناني، إذ أنّ أوليغوس معناها "قلة" وأرغو تعني "يحكم ويأمر"، أي أنّ معناها القلة الحاكمة للبلد. وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسيّة محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكريّة. وغالباً ما تكون الأنظمة والدول الأوليغارشيّة مُسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورّث النفوذ والقوة من جيل لآخر. بعبارة أخرى هي نظام سياسيّ يتصف أفراده بأنهم طبقة ثريّة تُشكل جزء صغير من سكان الدولة، وهؤلاء يجعلون كل مقدرات الدولة وطريقة عملها تسير وفقاً لمصالحهم وأهدافهم.

إلاّ أنّ الأوليغارشيّة لا تعني دائماً حكم الاقليّة الثريّة، وإنما هي مصطلح أوسع يشمل أيضاً أي ميزة أخرى غير الثراء. على ما تقدم فأنّ لنا الإشارة إلى بعض من أنواع حكم النخبة (الاقليّة) على وفق ميزة تلك الاقليّة الحاكمة، ونحاول مقارنتها بالكليبتوقراطيّة، وكما سيأتي:

1. حكم النخبة على أساس المال (البلوتوقراطيّة): أو حكم الأثرياء وهو أحد أشكال الحكم تكون فيها الطبقة الحاكمة مميزة بالثراء. وتنشأ البلوتوقراطيّة إما بشكل مباشر من خلال سنّ سياسات اقتصاديّة مفيدة للأثرياء، أو بشكل غير مباشر من خلال جعل الموارد الاجتماعيّة الحيويّة مثل التعليم والرعايّة الصحيّة في متناول الأثرياء أكثر من الطبقات الأقل حظاً مالياً .[3]ومع ذلك، غالباً ما تنشأ البلوتوقراطيّة بشكل غير رسميّ وتتجسد

[1] ـ الاوليغاركية، متوفر على موقع ويكيبيديا بالعربي: https://ar.wikipedia.org

[2] ـ د. سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسيّة- دراسة النظام الدستوري في دولة الامارات العربية المتحدة، ط٢، جامعة الشارقة، ٢٠١٨، ص 249.

[3] - Robert Longley, What Is Plutocracy? Definition and Examples, available at: https://www.thoughtco.com/plutocracy-definition-and-examples-5111322

ضمنياً في تدابير دستوريّة أو قانونيّة أو تنظيميّة تخلق حواجز أمام المشاركة في السياسة والحياة السياسيّة لا يُمكن تلبيتها إلا من خلال امتلاك ثروة كبيرة أو إنفاقها .[1]

وتختلف الكليبتوقراطيّة عن البلوتوقراطيّة (حكم الأثرياء) من حيث أن الساسة الفاسدون في الكليبتوقراطيّة يُثرون أنفسهم سراً خارج سيادة القانون، من خلال الرشاوى واستغلال النفوذ والمزايا الخاصة من جماعات الضغط والشركات، أو ببساطة يوجهون أموال الدولة إلى أنفسهم وشركائهم. وغالباً ما يقوم الكليبتوقراطيون بتصدير الكثير من أرباحهم إلى دول أجنبيّة تحسباً لفقدان السلطة [2]، على خلاف حكم الأثرياء فهم من حيث الأصل يتمتعون بالثروة في إطار سيادة القانون. من ناحية أخرى، فأنه وعلى النقيض من الكليبتوقراطيّة، فإن البلوتوقراطيّة يحكمها بشكل مباشر أو غير مباشر أشخاص أصبحوا أثرياء للغاية بالفعل عندما وصلوا إلى السلطة. على النقيض من الكليبتوقراطيّة إذ يرتكب الكريبتوقراط جرائم فعليّة لإثراء أنفسهم بشكل فرديّ من خلال السرقة من الناس، وبينما يكون الكريبتوقراط دائماً مسؤولين حكوميين يسيطرون بشكل مباشر على الناس، فقد يكون أصحاب الثروات مواطنين أثرياء للغاية يستخدمون ثرواتهم للتأثير على المسؤولين الحكوميين المنتخبين، غالباً من خلال الرشوة .[3]

2. حكم النخبة على أساس النسب (الأرستقراطيّة): وهي تسمية لطبقة اجتماعيّة تتمتع وتمتاز ببعض الصفات الخاصة، وهي تُمثل الاقليّة الممتازة. وهي كلمة يونانيّة الأصل ومؤداها (حكم الأفضل)، وتعني أنّ الحكم يكون بواسطة طبقة اجتماعيّة ذات منزلة عُليا تتميز بكونها موضع اعتبار المجتمع، وتتكون من الأعيان الذين وصلوا إلى مراتبهم ودورهم في المجتمع عن طريق الوراثة، ومن ثم فهو يمتاز من الكليبتوقراطيّة من حيث أن الكليبتوقراط ليسوا من الطبقة الارستقراطيّة إلا أنهم يحاولون الحصول على الأموال من خلال الفساد ليثبتوا أنهم يتمتعون بصفات تجعلهم لائقين بالحكم مقارنة بأي مواطن آخر.

3. حكم النخبة على أساس السلطة العسكريّة (الديكتاتوريّة): كلمة ديكتاتوريّة مشتقة من الفعل "ديكتاتوس" باللاتينيّة وهو يعني يُملي أو يفرض أو يأمر. وهي شكل من أشكال الحكم المطلق، إذ تكون سلطات الحكم محصورة في شخص واحد كالملك أو مجموعة معينة كحزب سياسيّ أو دكتاتوريّة عسكريّة. وللديكتاتوريّة أنواع حسب درجة القسوة. والأنظمة ذات المجتمعات المغلقة التي لا تسمح بوجود أي أحزاب سياسيّة ولا أي نوع من المعارضة، وتعمل جاهدة لتنظيم كل مظاهر الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة وتضع معايير للأخلاق وفق توجهات الحزب أو الفرد الحاكم، تُسمى أنظمة شموليّة مثل الفاشيّة أو النازيّة. وعادة ما يكون نظام الحكم في الحكومات الكليبتوقراطيّة في الأصل ديكتاتورياً أو استبدادياً، ومع ذلك فقد تظهر الكليبتوقراطيّة في بعض النظم الديموقراطيّة التي انزلقت إلى الأوليغارشيّة (حكم القلة).

[1] - **Clay Halton, What Is Plutocracy? Definition, Meaning, and Example Countries, available at: https://www.investopedia.com/terms/p/plutocracy.asp**

[2] - **Daron Acemoglu, James A. Robinson, Thierry Verdier, op.cit., p.166.**

[3] - **What Is Kleptocracy? Definition and Examples, available at: https://www.thoughtco.com/kleptocracy-definition-and-examples-5092538**

المبحث الثاني : آثار الكليبتوقراطيّة وأساليب معالجتها

The effects of kleptocracy and methods of processing it

يؤثر الفساد السياسيّ على النظام السياسيّ، كما أسلفنا، ويؤدي إلى ظهور الكليبتوقراطيّة انعدام العدالة والمساواة بين الافراد، بما يؤدي إلى تقويض شرعيّة النظام الحاكم وإضعاف الاستقرار السياسيّ، من جهة أخرى لابد من مكافحة الكليبتوقراطيّة قبيل تشكلها ومعالجتها بعد ذلك. وهذا ما سنحاول ايضاحه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : آثار الكليبتوقراطيّة Effects of kleptocracy

تتعدد الآثار الناجمة عن الكليبتوقراطيّة، إذ أنها تؤدي إلى آثار سلبيّة كبيرة على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة فضلاً عن الاثار القانونيّة، ويُمكن أن تؤدي إلى تدهور طويل الأمد في الدول التي تعاني منها. إن الفساد السياسيّ هو المدخل العريض والأساسيّ والاستراتيجيّ الذي تنبثق عنه كافة الممارسات الاجتماعيّة والثقافيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة الفاسدة، وسنحاول بيان تلك الآثار فيما يأتي:

الفرع الأول ـ الآثار السياسيّة والاقتصادية

أولاً- الآثار السياسيّة: تؤدي الكليبتوقراطيّة إلى اختلال منظومة الحكم في البلد، وزعزعة الاستقرار السياسيّ في الدولة، وخيانة الحاكم للرعيّة في مصالحها، فلا يكاد يرعى إلا مصلحة نفسه والمقربين إليه فيختفي العدل بين الناس، وترى القانون يُطبق على فئة من دون أخرى، وثروات البلد تستأثر بها فئة من دون أخرى، وتستأثر بالحكم فئة من دون أخرى، ويكون القصد من أي معاهدات أو اتفاقات مصالح الخاصة لا العامة، وعدم مراعاة الكفاءة في مناصب الدولة العليا، وهذا بالطبع يستعدي فساداً في التشريع وفساداً في القانون وفساداً في النظام الحاكم برمته.[1] من جهة أخرى، تؤدي الكليبتوقراطيّة والمناخ السياسيّ المشوه الذي ينجم عنها إلى منح الموظفين والمسؤولين فرص سانحة لتسخير القواعد والقوانين لمصالحهم الخاصة، وممارسة الاستبداد الذي يُعطي الأفراد والجماعات المسوغات لانتهاج السلوك المُفسد، وتمركز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من السياسيّين وممارسة الفساد من قبل بعض أعضاء الحكومة والحزب، مما يولّد حالة من اللامبالاة، وعدم الرغبة في محاربة الفساد.[2] إن عدم الاستقرار السياسيّ والذي عادة ما تواجهه الحكومات الناميّة بالقمع، يُعرقل محاولتها للاقتراب من المفهوم الديمقراطيّ، لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظاميّ وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط الاجتماعيّ، ناهيك عن العزلة الدوليّة لحكومة الكليبتوقراط، مع امكان فرض عقوبات اقتصاديّة ودبلوماسيّة عليها بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والفساد، مما يزيد من عزلة هذه الدول دوليّاً، إذ تفقد هذه الدول مصداقيتها على الساحة الدوليّةً، مما يجعل من الصعب التعاون معها في القضايا الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة.

ثانيا- الآثار الاقتصادية: يُدمر الحكم الكليبتوقراطيّ آفاق الاستثمار الأجنبيّ ويُضعف السوق المحليّة والتجارة عبر الحدود بشكل كبير، كما تؤدي الكليبتوقراطيّة إلى إعاقة النمو الاقتصاديّ، مما يُقوّض كل مستهدفات التنمية طويلة أو قصيرة الأجل وإهدار موارد

[1] ـ سالم سليمان، الفساد السياسيّ والأداء الاداريّ، دراسة في جدلية العلاقة، الحوار المتمدن، العدد: 3422، 2011، ص 5.

[2] ـ د. عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ٤٣.

الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها [1]، كما أنه يؤدي إلى زيادة الديون، ففي كثير من الأحيان، تضطر الدول الكليبتوقراطيّة إلى الاقتراض لتغطية النفقات، مما يؤدي إلى تراكم الديون العامة وتفاقم الأزمة الاقتصاديّة. ويُقوّض الحكم الكليبتوقراطي سمعة البلد في معاملاته الاقتصاديّة الإقليميّة والدوليّة فإنه يتسبب بخسائر للعالم النامي تصل إلى بلايين الدولارات [2]، إذ تستنزف الكليبتوقراطيّة الموارد الاقتصاديّة للدولة من خلال الاختلاس والفساد مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في الدولة التي تُرتكب فيها وزيادة التضخم وتُعرض أسواق المال لأزمات قد تؤدي إلى انهيارها. وعادة ما تُدمر الحوكمة الكليبتوقراطيّة آفاق الاستثمار الأجنبيّ وتُضعف بشكل كبير السوق المحليّة والتجارة عبر الحدود، فالمشروعات ذات المصادر المشروعة لا تستطيع أن تصمد في مواجهة المشروعات ذات المصادر غير المشروعة، مما يُمكّن الأخيرة من التحكم في الأسواق واحتكارها. وقد حددت الدراسات المعاصرة كليبتوقراطيّة القرن الحادي والعشرين بأنها نظام ماليّ عالميّ يقوم على غسيل الأموال [3]، اذ يُقدّر صندوق النقد الدوليّ أن 2-5% من الاقتصاد العالميّ هو اقتصاد كليبتوقراطيّ. وينخرط الكليبتوقراطيون في غسل الأموال بهدف إخفاء أصول ثرواتهم الفاسدة وحمايتها من التهديدات المحليّة كعدم الاستقرار الاقتصاديّ ومنافسة الكليبتوقراطيين الآخرين، وبالتالي يُصبحوا قادرين على تأمين هذه الثروات في الأصول والاستثمارات في الدول الأكثر استقراراً، حيث تُخزن للاستخدام الشخصيّ، أو تُعاد إلى البلد الأصليّ لدعم أنشطة الكليبتوقراطيين المحليّة، أو تُنشر في مكان آخر لحماية مصالح النظام خارج الدولة .[4]

الفرع الثاني ـ الاثار القانونيّة والاجتماعية

أولاً- الآثار القانونيّة: يُمثّل الحكم الكليبتوقراطي خرقاً مباشراً لحكم القانون وضعف سيادة القانون، فضلاً عن تآكل المؤسسات الديموقراطيّة، وذلك عبر إساءة استخدام السلطة، وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة وفئويّة لا تنسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسيّ لتمثيلها. إذ يتم إخضاع السلطة القضائيّة وتقويضها ولا سيما هيئات النيابة العامة التي تُصبح تتولى الدفاع عن النظام لا عن عموم المواطنين. كما تتم هيمنة السلطة التنفيذيّة على السلطة التشريعيّة، وتنفرد في اتخاذ القرار، وتختطف الدولة ومواردها، واعتماد مبدأ أن رأس الهرم السياسيّ فوق السلطات جميعها .[5] إن الدولة التي يتفشى فيها الفساد السياسيّ يتم فيها زيادة ثروة المسؤولين والطبقة الحاكمة على حساب الشعب بأكمله، من خلال نهب المال العام. وفي كثير من الأحيان تنجح هذه النخب الفاسدة في السيطرة على مراكز اتخاذ القرار في معظم مؤسسات الدولة، بما فيها ضمان احتواء قرار الأغلبيّة البرلمانيّة، وتصويته لصالحها، وتوجيه قرارات بعض القضاة أو مسؤولي أجهزة

---

[1] ـ د. عبد الله حسين محمد الاهدل، الفساد السياسيّ "نظرة تحليلية"، مجلة الجامعة الوطنية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الحديدة، ع٩، ٢٠١٩، ص ٣٠٦.

[2] ـ حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيّة، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٤٥١.

[3] ـ وغسل الأموال هو عمليات اقتصادية ومالية مركبة تهدف الى إضفاء الشرعية على اموال (غير مشروعة أو قذرة) متحصلة من انشطة إجرامية بإخفاء المصدر الإجرامي لها، مما يتيح للجناة الانتفاع بها في هدوء وطمأنينة وادخالها في دائرة التعامل الاقتصادي والمالي القانونيّ، ينظر: د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002، ص 31 وما بعدها.

[4] - Christopher Walker and Melissa Aten, The Rise of Kleptocracy- A Chllenge for Democracy, Journal of Democracy, Volume 29, Number 1, January 2018, p. 21.

[5] ـ سالم سليمان، المرجع السابق، ص ٦.

الرقابة العامة .[1] بعبارة أخرى يؤدي حكم الكليبتوقراط إلى انهيار الثقة في مؤسسات الدولة، ومنها انعدام الثقة في النظام القضائيّ، وذلك عندما يُصبح القضاء أداة بيد النخب الحاكمة، مما يُشجع على انتشار الجريمة والفوضى.

ثانياً- الآثار الاجتماعية: وفي نظام الكليبتوقراطيّة لا تُبدي الطبقات الحاكمة في المستعمرات السابقة المستقلة حديثاً أي ولاء للدول التي تعمل لصالحها، بل كانت تعطي الأولويّة بدلاً من ذلك للعلاقات مع قبائلها أو عائلاتها. ولم يكن هذا مفاجئاً لأن القوى الاستعماريّة كانت قد وضعت بشكل مصطنع ما أصبح حدوداً للعديد من هذه البلدان، وكان المواطنون في كثير من الأحيان لا يشتركون في الكثير من القواسم المشتركة فيما بينهم من حيث اللغة أو الدين أو الثقافة. ونتيجة لهذا، استخدم الموظفون المدنيون مناصبهم لإثراء أنفسهم وأقاربهم بدلاً من القيام بالوظائف التي يُعِهد إليهم بها .[2]

ولما كانت الكليبتوقراطيّة في الأنظمة تختلس الأموال من مواطنيها عبر إساءة استخدام الأموال الواردة من الضرائب، أو الانخراط بشكل واسع في غسل الأموال، فإنها تؤدي إلى تدهور نوعيّة حياة المواطنين كثيراً، ففي الأنظمة الكليبتوقراطيّة، يُصبح الفساد جزءاً من النسيج الاجتماعيّ والسياسيّ، حيث يصعب الحصول على أي خدمة أو إتمام أي إجراء من دون اللجوء إلى الرشاوى. فضلاً عن ذلك، تُحوّل الأموال التي يسرقها الكليبتوقراطيون من الأموال المخصصة لبناء المرافق العامة كالمستشفيات والطرق والمدارس والحدائق لصالح الأفراد بدلاً من الاستثمار في المشاريع العامة، وتتدهور البنية التحتيّة، مما يؤدي إلى آثار سلبيّة إضافيّة على جودة حياة المواطنين.

كما يؤدي الفساد إلى تراجع جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، حيث تُحول الأموال المخصصة لهذه القطاعات إلى المسؤولين الفاسدين، وما يترتب عنه من زيادة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة عدم المساواة الاجتماعيّة، وتوزيع غير عادل للثروة. وختاماً فان استغلال الكليبتوقراط للموارد الطبيعيّة يكون بطرق غير مستدامة وبلا مراعاة للأثر البيئيّ، إذ تكون الأولويّة للربح السريع وليس للتنميّة المستدامة، مما يلقي بظلاله على البيئة ويعمل على تدميرها.

المطلب الثاني : أساليب معالجة الكليبتوقراطيّة

methods of processing kleptocracy

يحكم المجتمع المعاصر مبدأ سيادة القانون، أياً كان مصدره وأياً كان مستواه في النظام القانونيّ، ومقتضى هذا المبدأ إلتزام جميع أعضاء المجتمع وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون بوصفه أساساً لمشروعيّة الأعمال. إلا أن سيادة القانون لا تعني مجرد اللإلتزام بأحكامه، بل تعني سمو القانون وارتفاعه على الدولة، وهو ما يتطلب أن تبدو هذه السيادة في مضمون القانون لا في مجرد الإلتزام بأحكامه. ومن حيث المضمون يجب أن يكفل القانون الحقوق والحريات للأفراد، فهذا المضمون هو أساس سيادة القانون.

ان معالجة الكليبتوقراطيّة تتطلب نهجاً شاملاً ومستداماً، يشمل مجموعة من الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى المستويات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، من أجل بناء دولة قانونيّة شفافة ومسؤولة، وهذا ما سنبينه في الفروع الآتية:

[1] - د. عبد الله حسين محمد الاهدل، المرجع السابق، ص ٣١٣.

[2] - Oliver Bullough, op. cit., p. 26.

الفرع الأول - الإصلاح التشريعيّ:

إن بناء دولة ديمقراطيّة يتطلب التفكير بعيداً عن المصالح الشخصيّة والتفكير في المصلحة العامة للشعب، إذ أن دعم العمليات الديمقراطيّة الحقيقيّة التي تضمن مشاركة واسعة للمواطنين في صنع القرار، وتفعيل آليات التعدديّة السياسيّة وتداول السلطة.

كما يُعدّ دعم الدفع الداخليّ للإصلاح أحد أنماط تعزيز الديمقراطيّة، إذ أن هنالك اعتقاداً بأن البلدان التي لديها نظام حكم ديمقراطيّ أقل احتمالاً لخوض الحرب، ومن المحتمل أن تكون أفضل حالاً اقتصاديّاً وأكثر انسجاماً اجتماعيّاً، وكل هذا يعني مكافحة الكليبتوقراطيّة بطبيعة الحال. وحتى تؤدي المنظومة التشريعيّة دورها في مكافحة الكليبتوقرايطة بالكفاءة المنشودة، لابد أن تواكب حركة المجتمع وديناميكيّة تطوره، ومن أهم وسائل تلك المواكبة الإصلاح التشريعيّ. إذ يفرض تطور المجتمعات البشريّة من حين إلى آخر استحداثاً أو تغييراً أو تعديلاً للكثير من التشريعات والقوانين بما يتماشى وحاجة هذه المجتمعات، على أن يكون هذا التغيير مدروساً ودقيقاً من أجل أحداث عملية إصلاح صائبة تحفظ حقوق الجميع. وإذا كانت عملية التشريع عملية سياسيّة، كونها تعتمد على موازنات بين اعتبارات متقابلة، تعكس مصالح مجموعات متنافسة، فالكليبتوقراط يسعون دوماً إلى سنّ تشريعات أو بناء منظومة تشريعيّة تحفظ لها مزاياهم وحقوقهم، إلا أن عملية الإصلاح التشريعيّ أبعد ما يكون عن ذلك الطابع السياسيّ، فلا تستهدف الكيانات القائمة على عملية الإصلاح التشريعيّ سوى الارتقاء بمنظومة التشريع، من دون نظر إلى الأجندة السياسيّة لفريق أيديولوجي بعينه، ومن دون اعتبار للمصالح الضيقة لحزب سياسيّ مُعين، فقط توجه هذه الكيانات نظرها تلقاء الصالح العام في صورته المُجردة.

وتنطلق عملية الإصلاح التشريعيّ من تقويم مسلك المشرع الحاليّ، وقياس قدرة الآليات القانونيّة الموجودة، وبيان مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وتمحيص ما مرت به القوانين النافذة من تطورات وتعديلات، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة التطور في الظواهر الاجتماعيّة التي يُعالجها المشرع، ودراسة ما يطرأ من تحولات على المجتمع. فالهدف الذي ينبغي أن يتغياه أي جهد للإصلاح التشريعيّ هو الارتقاء بجودة التشريع، أي تحسين مادته، وهو ما قد يتطلب مُراجعة التشريعات القائمة، ودمج المرتبط منها، وبلورة موضوعها في ضوء فلسفة واحدة، وتخليص المنظومة التشريعيّة من بقايا الأفكار القانونيّة القديمة، وسن قوانين تضمن الشفافيّة في جميع المعاملات الحكوميّة، ولكي تُعزز روح الديمقراطيّة يتطلب أيضاً تعزيز الشفافيّة ومكافحة الفساد في جميع دوائر الدولة، ويجب أن توجد آليات فعّالة لرصد السلطة وضمان مساءلة المسؤولين عن أعمالهم، ويجب تعزيز ثقة الناس في النظام الديمقراطيّ بإقرار سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافيّة في إدارة أملاك الدولة، وإلزام المسؤولين الحكوميين بالإعلان عن ممتلكاتهم وأصولهم الماليّة قبل تولي المناصب وبعد مغادرتها، وكذلك تبني قوانين تسمح للمواطنين والصحفيين بالوصول إلى المعلومات العامة، مع حماية المبلغين عن الفساد. وكل ما تقدم يُعدّ سبيلاً يضمن لجمهور الناخبين أن هذه المؤسسة ليست فاسدة، وأنها تسعى تعزيز الشفافيّة والمساءلة والإصلاح والحدّ من الفساد بكل صوره، بما في ذلك مراقبة الانتخابات لضمان نزاهتها ومنع شراء الأصوات أو التلاعب بنتائج الانتخابات، وفرض عقوبات على المسؤولين الفاسدين، مثل تجميد الأصول ومنع السفر، مما يزيد الضغط عليهم.

الفرع الثاني ـ الإصلاح الاداريّ

أن الإصلاح الاداريّ عبارة عن جهد جماعي منظم يستهدف إحداث تغييرات هيكليّة في الجهاز الاداريّ القائم، بهدف زيادة فعاليته، بما يتناسب مع الظروف السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة السائدة، من خلال تحسين أساليب العمل، وتأهيل وتدريب الأفراد الذين يقودون العملية الاداريّة، وتهيئة البيئة القانونيّة والتشريعيّة المناسبة، التي ترفع من إمكانيات الجهاز الاداريّ، وتحسّن من مستوى أدائه .[1]

وهنالك من عرّف الإصلاح الاداريّ بأنه (جهد سياسيّ واداريّ واقتصاديّ وثقافيّ هادف لإحداث تغييرات أساسيّة إيجابيّة في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات تحقيقاً لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الاداريّ، بما يؤمّن له درجة عالية من الكفاءة والفعاليّة في إنجاز أهدافه .[2]إن أهم عوامل نجاح الإصلاح الاداريّ بناء دولة القانون والمؤسسات، التي يسودها تطبيق القانون بمنأى عن الاستغلال والرشوة والمظاهر الفاسدة، وأن يحظى هذا التوجه بدعم مباشر من أعلى قمة في السلطة التنفيذيّة، مع تعزيز استقلاليّة القضاء، وترسيخ الديمقراطيّة، وحماية حقوق الإنسان .[3] لا يتحقق الإصلاح الاداريّ إلا من خلال تحقيق جملة من الإصلاحات الجزئيّة التي تعمل متكاملة لمكافحة الكليبتوقراطيّة، يقف في مقدمتها تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطيّة لخلق بيئة تقلل من فرص الفساد، وتحسّين الأجور والظروف المعيشيّة للموظفين بما يحول من دون تورطهم في الفساد، وتفعيل نظام المكافئات لمن يقوم بالإبلاغ عن حالات الفساد، وإنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد [4]، ومنحها الصلاحيات اللازمة لتكون قادرة على التحقيق بشكل شفاف وفعّال ومعاقبة المتورطين، إذ تؤدّي هذه الهيئات دوراً فعّالاً في استرداد الأصول ومكافحة غسيل الأموال، والتعاون مع الجهود الدوليّة لمحاربة الجرائم الماليّة. ويدخل في نفس الإطار الإصلاح الاقتصاديّ، وتعزيز دور القطاع الخاص وتدريبه على مكافحة الفساد من خلال الشراكة الفاعلة مع الحكومة في مكافحته، أي الفساد، وحُسن إدارة الموارد الطبيعيّة للدولة وتطبيق سياسات شفافة وعادلة في إدارتها، بما يمنع استغلالها من قبل النخب الحاكمة.

وهنا لابد من الإقرار أن هذه الإجراءات تتطلب التزاماً سياسيّاً وشعبيّاً قوياً، أي أن تكون هنالك إرادة حقيقة لمكافحة الفساد لدى الكليبتوقراط من جهة والشعب من جهة أخرى، فما تقدم من اصلاحات ليست سهلة التطبيق في بيئة ملوثة بالكليبتوقراطيّة، ولكنها ضرورية لتحقيق تغيير حقيقيّ ومستدام.

الفرع الثالث ـ الإصلاح القضائيّ:

تُعهد الوظيفة القضائيّة في الدولة لهيئات قضائيّة تُدعى في مجملها المحاكم والتي تُشكّل مرفق القضاء، والذي يعتمد على القاضي بعده الوسيلة البشريّة التي يعتمد عليها

---

[1] ـ د. سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الاداريّ.. مفهومه واليات تطبيقه، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، ع ١٠، ٢٠١٣، ص ٣٣٧.

[2] ـ سامي محمد احمد البحيري، مداخل الإصلاح الاداريّ ـالتطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠١١، ص ٣٢.

[3] ـ د. سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الاداريّ.. مفهومه واليات تطبيقه، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

[4] ـ دعمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المبرمة عام 2003 هذا التوجّه، اذ أكّد البند السادس على أهمية تأسيس هيئات متخصّصة تتمتّع بالاستقلالية اللازمة لضمان أداء مهامها بفعالية. وقد سعت حكومات متعدّدة لمعالجة المخاوف الشعبية بشأن الفساد، سواء من خلال إنشاء هيئات جديدة معنية بقضايا الفساد أو تعزيز دور المؤسّسات القائمة، مثل العراق الذي استحدث هيئة النزاهة الاتحادية، في المقابل، تعتمد دول أخرى على مؤسّسات تقليدية في مكافحة الفساد، مثل هيئة الرقابة الاداريّة في مصر، وجهاز الرقابة المالية والاداريّة للدولة في سلطنة عمان.

مرفق القضاء. وتتمتع السلطة القضائيّة بأهمية خاصة، ذلك أنها أهم ضمانة لاحترام حقوق الإنسان وحماية مصالح الأفراد والجماعات، وأنها الجهة المعهود إليها بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمام مقتضياته. إن وجود هيئة قضائيّة مستقلة وإجراء الإصلاحات التشريعيّة اللازمة لمرفق القضاء من المسائل ذات الأهمية الحاسمة لضمان حقوق الإنسان وكفالتها وحمايتها، واحترام سيادة القانون وتعزيزها، إذ يُشكّل النظام القضائيّ مؤسسة مهمة للغاية في احترام سيادة القانون وتعزيزها [1]، وهذا يُعدّ إحدى وسائل مكافحة الكليبتوقراطيّة، فوجود سلطة قضائيّة عادلة مستقلة يُعدّ رادعاً لظهور الكليبتوقراطيّة. والاستقلال الكامل للسلطة القضائيّة يعني أنه لا يجوز لأي سلطة سياسيّة أو اداريّة التدخل في أي عمل من أعمال القضاء، ولا أن يخضع القضاة وهم يزاولون مهامهم إلا لضمائرهم، ولا سلطان عليهم لغير القانون، لذا وجب التأكد من أن القضاء مستقل عن السلطة التنفيذيّة، وتوفير الحماية للقضاة من الضغوط السياسيّة.

ولا ريب في إن الحاجة ملحة لإصلاح قضائيّ شامل ضمن رؤية عصريّة تنظيميّة وقانونيّة قادرة على حماية حقوق الافراد من جهة، ومواجهة كل أحوال الفساد، ومن باب أولى الكليبتوقراطيّة، ووجود آليات عمل قادرة على تأمين وتحصين الاستقلاليّة القضائيّة الكاملة في أداء مهامه بتعزيز الهياكل القضائيّة لتقريب العدالة من المواطن، وتكريس العدالة الإلكترونيّة. لاسيما مكافحة الفساد عبر تطبيق القواعد والإجراءات القانونيّة بحق من تثبت عليهم تُهم الفساد، أياً كان مركزهم أو مستواهم، وقد تلجأ بعض الدول الى تشكيل محاكم متخصصة بمكافحة الفساد للنظر في قضايا الفساد بشكل سريع وفعّال، وكذا إشاعة الطمأنينة في المجتمع وحفظ كيانه ومعالجة القضايا المستحدثة التي يطبعها التنوع والتعقيد بكل احترافيّة، ذلك أن اتساع نطاق الممارسة القضائيّة واتجاهها نحو التنوع والاختصاص يحتاج إلى عمل مستمر ودؤوب لتحقيق المزيد من التمكين والإتقان، كما يحتاج إلى التحكم في الوسائل الحديثة.

الخاتمة:

بعد الخوض في غمار الكليبتوقراطيّة أو فساد القمة توصلنا الى ما يأتي:

١. أن الكليبتوقراطيّة نظام حكم يقوم نتيجة الفساد السياسيّ، أي فساد الساسة والحكام ورجال الأحزاب السياسيّة وأعضاء الحكومة والمشتغلون بالعمل السياسيّ، وينطوي على قيام السياسيّين بممارسات غير قانونيّة من أجل الحفاظ على مناصبهم وتحسّين وضعهم الشخصيّ.

٢. أن محاولة توصيف أي نظام حكم بالكليبتوقراطيّة محاولة غير مجدية، ذلك أن جوهر الكليبتوقراطيّة يتلخص في كونها ذات صفة عابرة للوطنيّة، أي عالميّة، ومن غير المجدي التساؤل حول ما إذا كانت دولة ما ذات نظام كليبتوقراطي أم لا، ومن الأنسب البحث كيف تُشكّل النخبة فيها جزءاً من نظام كليبتوقراط، وكيف يُساهم الفساد في نشوئها.

٣. إن الجانب الدوليّ من الكليبتوقراطيّة موجه نحو هدفين رئيسين: غسيل الأموال وغسيل السمعة، ويراد بالاخيرة التقليل من أو إخفاء الأدلة على الفساد والاستبداد في بلد المنشأ الذي ينتمي إليه الفاسد وإعادة تقديم الفاسدين باعتبارهم مواطنين عالميين منخرطين في اعمال الخير، أو تلطيخ سمعة المنافسين السياسيّين للفاسد.

[1] ـ أثر الانقسام السياسيّ الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة- معالجات قانونيّة مختارة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، ٢٠١٤، ص ٩٨.

٤. لقد أصبحت الكليبتوقراطيّة والفساد الكبير الآن تحت المجهر أكثر من أي وقت مضى. ومع تجدد الاهتمام العالمي بهذه الانتهاكات، تظهر الدراسات كيف يتم استغلال مؤسسات الدولة للسماح للنخب وأسرهم بالنهب بشكل منهجيّ، كما أن سعي الكليبتوقراط الى تأمين حقوق الإقامة المتعددة لأنفسهم ولأسرهم يوفر لهم غطاء من الأمن الشخصيّ، بما في ذلك الوصول إلى الحماية القانونيّة في بلد حيث سيادة القانون أكثر موثوقيّة من الداخل. كما يوفر خيار الخروج في حالة تحوّل حظوظهم السياسيّة المحليّة. ومن بين الأساليب الشائعة أن يُعين الكليبتوقراطيّ أقاربه في السلك الدبلوماسيّ، وبالتالي ضمان حق هؤلاء الأقارب في السفر الدوليّ وكذلك الإقامة الأجنبيّة والحصانة الدبلوماسيّة من الجرائم.

٥. إن الضرر الذي يُخلّفه حكم الكليبتوقراط واضح، والحاجة إلى مكافحته ملحة. فهو يؤدي إلى إفقار البلدان الفقيرة بالفعل ويستنزف إرادة حكوماتها وقدرتها على العمل. وهذا التفريغ من قدرة الدولة يؤدي إلى تفاقم المشكلة. كما تعمل الكليبتوقراطيّة على تحريك الغضب العام، الذي وجد تعبيرات إيجابيّة وأخرى مدمرة سلبيّة للغاية.

٦. لن يتمكن العالم أبداً من القضاء على الفساد، ولكن مكافحة الفساد الحكوميّ أمر ملح وممكن. ومن الأهمية بمكان منع المسار الذي يسمح للمسؤولين بإخفاء ملكيتهم للثروات المسروقة حتى يتمكنوا من إنفاقها من دون عقاب. وهنالك طريقتان للقيام بهذه المهمة. وكلتاهما تعتمدان على زيادة الشفافيّة، وهما:

أ. أن تتبادل الدول المعلومات حول الأصول التي يحتفظ بها مواطنو دولة أخرى في المؤسسات الماليّة في دولة ما وبالتالي العمل على استرداد تلك الأموال المسروقة، والتعاون مع المؤسسات الدوليّة لمنع غسل الأموال، وتجميد الأصول التي تم الحصول عليها بشكل غير قانونيّ .

ب. جعل ملكية الهياكل المؤسسية التي يستخدمها الكليبتوقراط لإخفاء أصولهم شفافة، وإلتزام القيادة السياسيّة بالقضاء على الفساد عبر الإقرار بوجود ظاهرة الفساد وضرورة محاصرتها باستخدام مبدأ الشفافيّة في المعاملات الحكوميّة، وإصلاح اجهزة ومؤسسات الدولة السياسيّة، وتعزيز دور الاعلام لتسليط الضوء على قضايا الفساد ورفع مستوى الوعي بين المواطنين.

ختاماً تؤدي الكليبتوقراطيّة إلى دورة مدمرة من الفساد والاستغلال، يصعب كسرها بدون تغييرات جوهريّة في النظام السياسيّ وتفعّيل مؤسسات قوية وشفافة وفعّالة. إن مكافحة الكليبتوقراطيّة سوف تتطلب حملة عالميّة لتنسيق استجابات البلدان المختلفة وضمان إزالة الثغرات القائمة بدلاً من خلق ثغرات جديدة. ولعل احدى مفارقات حكم الكليبتوقراطيّة تكمن في حقيقة مفادها أن اللصوص، بعد تحريفهم للقانون لاكتساب الثروة في انظمتهم القانونيّة الأصليّة، يعتمدون على القانون لحماية تلك الثروة في أنظمة قانونيّة أخرى.

المراجع

أولا: المراجع العربيّة:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة ونشر مؤسسة الاهرام، 1997.

2. أثر الانقسام السياسيّ الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة- معالجات قانونيّة مختارة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014.

3. برلمانيون عرب ضد الفساد، تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، ورقة مقدمة في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، بيرت، 2004.
4. حسن أبو حمود، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيّة، المجلد 18، العدد 1، 2002.
5. د. حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد، وفساد العولمة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
6. سالم سليمان، الفساد السياسيّ والأداء الاداريّ، دراسة في جدلية العلاقة، الحوار المتمدن، العدد: 3422، 2011.
7. د. سام سليمان دلة، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسيّة- دراسة النظام الدستوري في دولة الامارات العربية المتحدة، ط2، جامعة الشارقة، 2018.
8. سامي محمد احمد البحيري، مداخل الإصلاح الاداريّ -التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الأداء، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، المملكة المتحدة، 2011.
9. د. سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الاداريّ.. مفهومه واليات تطبيقه، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، ع 10، 2013.
10. د. شريف سيد كامل، مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المصري، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002.
11. د. عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.
12. د. عبد الله حسين محمد الاهدل، الفساد السياسيّ "نظرة تحليلية"، مجلة الجامعة الوطنية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الحديدة، ع9، 2019.
13. د. عزمي الشعبي، الفساد السياسيّ في العالم العربي، حالة دراسية، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، حزيران، 2014.
14. د. عواطف علي خريسان، الفساد السياسيّ والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، مجلة آداب المستنصرية، المجلد 47، ع 103، 2023.
15. نبوية علي محمود الجندي، الفساد السياسيّ في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الايراني حتى قيام الثورة الاسلامية (1941. 1979) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة، 1983.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Local and Regional Measures to Combat Kleptocracy: Transparency Tools to Uncover Illicit Transactions, NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE, March- 2024.
2. Oliver Bullough, The Rise of Kleptocracy, The Dark Side of Globalizationop. Journal of Democracy Volume 29, Number 1, 2018.
3. Daron Acemoglu, James A. Robinson, Thierry Verdier, Kleptocracy and divide and rule: a model of personal rule, Journal of the European Economic Association, April–May 2004.

4. Christopher Walker and Melissa Aten, The Rise of Kleptocracy- A Chllenge for Democracy, Journal of Democracy, Volume 29, Number 1, January 2018.
5. Encyclopedia of sociology: Second Edition, V. 3, 2000.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. كليبتوقراطيّة، ويكبيديا، متاح على:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9
٢. مقال متاح على الموقع الالكتروني:
https://web.archive.org/web/20201112033255/https://www.dictionary.com/browse/kleptocracy
٣. المقال متاح على:
https://web.archive.org/web/20180713065607/https://www.theguardian.com/world/2010/dec/01/wikileaks-cables-russia-mafia-kleptocracy
4. Transparency International. 2009. Anti-Corruption Plain Language Guide, available at: https://www.transparency.org/en/publications/the-anti-corruption-plain-language-guide
5. Inge Amundsen, Political corruption: An introduction to the issues, 1999, available at: https://www.cmi.no/publications/1040-political-corruption .
6. Robert Longley, What Is Plutocracy? Definition and Examples, available at: https://www.thoughtco.com/plutocracy-definition-and-examples-5111322
7. Clay Halton, What Is Plutocracy? Definition, Meaning, and Example Countries, available at: https://www.investopedia.com/terms/p/plutocracy.asp
8. What Is Kleptocracy? Definition and Examples, available at: https://www.thoughtco.com/kleptocracy-definition-and-examples-5092538

Kleptocracy.. A political system in the guise of corruption

Prof. Dr. Hanan Muhammad Al-Qaisi
College of Law/Al-Mustansiriya University
dr.hanan_alqaisi@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

Corruption is a global phenomenon that has been known to all societies in all ages and places, regardless of the nature of the political, social and economic system in the country. The most dangerous type of corruption is political corruption, of which kleptocracy is a type, as state institutions work to serve the elites of the regime to exploit citizens. This harms countries whose resources are plundered, and negatively affects democratic standards and economic development in host countries. Corrupt people often hide their illicit gains in countries with strong institutions that guarantee the rule of law, which leads to the emergence of multiple problems such as political interference, money laundering, and risks related to organized crime and terrorism.

Therefore, this research is based on a fundamental problem, which is: Can the entire political system be based on corruption? Then we addressed the topic in two chapters, the first of which explained the definition of kleptocracy in terms of explaining its concept, essence and reasons for its emergence, while the second chapter was devoted to the effects of kleptocracy and methods of addressing it.

Keywords: kleptocracy, political system, corruption.